

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر خلال الفترة 1972 إلى 2012.

- فرص وتحديات الجزائر لإرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر-

أ.عبد الباقي محمد

جامعة الجلفة

ملخص:

لقد أدى اختيار النموذج التنموي الذي يعتمد بدرجة أولى على التصنيع، ودون أي اعتبار للبيئة عند اتخاذ أي قرار خاص به، إلى تفاقم المشاكل البيئية بجميع أنواعها، حيث كانت ذات تكاليف باهظة سواءً من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، وهو ما أدى بالاجتماع الدولي إلى الاجتماع في أكثر من مناسبة للحد من مشاكل التي تتعرض لها البيئة الطبيعية، حيث كان أول اجتماع يلقى رواجاً كبيراً هو مؤتمر ستوكهولم 1972، ويمكن اعتبار أن مفاهيم حماية البيئة بدأت تتبلور منذ ذلك الحين إلى غاية مؤتمر ريو 20+، كما كانت جل تلك المؤتمرات تعمل على الحث قدماً لتطوير جميع السبل والوسائل، سواءً كانت قانونية أو سياسية أو اقتصادية... الخ، لحماية البيئة. بمختلف أنواعها. ومن بين أهم الوسائل التي دائماً ما نجد في الإعلانات المنبثقة عن تلك المؤتمرات ما يعرف بمبادئ الاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد البيئي، سواءً تم التركيز على جوانب وإغفال جوانب أخرى، أو جعله عنصر من عناصر التي تناولتها تلك المؤتمرات.

أما بخصوص الجزائر فلها إمكانات وافرة تمكنها من الانتقال التدريجي لمفاهيم الاقتصاد الأخضر وتبنيها له، ولكن يجب عليها أن تعمل جاهدة لتكون من مصاف البلدان الأولى نظراً لتلك الإمكانيات.

الكلمات المفتاحية:

حماية البيئة، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر، مؤتمرات حماية البيئة، المشاكل البيئية، التلوث البيئي.

Abstract:

The adoption of the economic development model, which is based mainly on manufacturing and which takes little or no consideration of the environmental issues, has led to the accumulation of environmental problems of all kinds. These problems were of enormous economic, social and ecological costs. This situation has led the international community to convene in more than one occasion to halt these ecological problems. The first meeting of this kind was in Stockholm in 1972. From this event onward; the concepts of environmental protection began to take shape until the convention of Rio+20. These conventions strove to further the ways and means, whether judicial, political or economic, to protect the environment.

One of the means to protect the environment, which usually comes out as a result of these conventions, is what came to be known as the principles of the green economy.

In the case of the Algerian economy, it has big potentials to explore such strategy of green economy. What is needed, however, is the effort to be made to adopt an implement such model of economy

Keywords: protection of the environment, sustainable development, green economy, conventions of environmental protection, ecological problems, environmental pollution.

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

مقدمة:

إن المتبع للشأن البيئي يجد أن التوجه العالمي لقضايا حماية البيئة سواء العالمية منها أو الإقليمية وحتى الوطنية، بدأ وتبلور بشكل متواتر منذ مؤتمر ستوكهولم، والمتعلق بالبيئة البشرية بالسويد سنة 1972، لتتسلسل بعده عدة مؤتمرات وقمم تهدف كلها إلى إيجاد حلول للمشاكل البيئية التي كانت تحدث بين الفينة والأخرى، والتي خلفت الكثير من الدمار، سواء الذي قدرت تكاليفه أو التي لم تقدر بأي ثمن، فالتلوث الناتج عن الأنشطة البشرية يمكن قياسه من الناحية الاقتصادية، ولكن مدى تأثيره الفعلي على البيئة وصحة المجتمع، لم ولن يتم تقييمها بالشكل الفعلي وذو مصداقية، فمثلاً حادثة تشيرنوبيل سنة 1986 قدر وصنف العلماء خسائرها المادية بأكثر من 200 مليار دولار كأعلى الحوادث العالم الحديث خسارة، ناهيك عن الخسائر البشرية والبيئية التي لا يمكن أن تقاس بصورة دقيقة.

فعند تعداد تلك المؤتمرات نجد أنها كثيرة، ولكن أهم تلك المؤتمرات هي المنعقدة في سنوات 1972 و1992 و1997 و2000 و2002 و2007 و2009 و2010 و2012، حيث أن لكل مؤتمر إيجابيات وسلبيات سواء على سلامة البيئة والنمو الاقتصادي وصحة المجتمع، وقد كان التوجه العام هو إعطاء صورة واضحة لأهمية البيئة للمجتمع، أو ما يسمى الحق في العيش في بيئة صحية وآمنة.

لقد كانت تلك المؤتمرات تدعم وتوجه الجميع إلى تعديل سلوكهم سواء أكان إنتاجياً أو استهلاكياً، بالرغم من المعارضة التي تشتد في كل مرة، مما هدد بعض القمم بالفشل الذريع، نتيجة للمصالح الضيقة لكل دولة على حدة، أو مجتمعة والمتضرر في ذلك كله هي الأجيال القادمة، والتي تضاف لها الأعباء البيئية الناتجة عن الأنشطة الإنسانية الحالية، كما أن بعض الحوادث الطبيعية الحالية توجه أسبأها لما يسمى بالتغيرات المناخية، والتي أصبحت تصيب بعض المناطق من العالم، مما نتج عنها الكثير من الخسائر في الحاضر، ومن المتوقع أن تكون نتائجها كارثية في المستقبل، ما لم نأخذ من مسبباتها. ويهدف التقليل من تلك الآثار تم إعطاء الأولوية لمفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر أو البيئي والذي يختلف بصورة جذرية عن الاقتصاد الأسود والملوث للبيئة والمهدد لصحة المجتمع، مما يزيد من تكاليف إصلاح البيئة التي سوف تقع على عاتق الأجيال القادمة، لذا أعطت وتبنت مؤتمرات حماية البيئة سابقة الذكر العديد من المبادئ والمقترحات التي ساعدت على تبني وإرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر.

الإشكالية العامة:

ما هو دور النتائج الاقتصادية لمؤتمرات وقمم حماية البيئة في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر؟، وما مدى دفعها للبلدان والمشاريع لتبني تلك المبادئ؟، وما هي فرص وتحديات الجزائر لإرساء تلك المبادئ؟.

الفرضية العامة:

عند تحليل النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة، نجد أن لها دور فعال وذلك من خلال إعطائها العديد من المبادئ والأسس الخاصة بالاقتصاد الأخضر، ولكن لكل مؤتمر إيجابيات وسلبيات على المجتمع والاقتصاد والبيئة، أما بخصوص الجزائر فلها إمكانات كبيرة لتطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر، ولكن تحتاج الكثير من الإجراءات في أرض الواقع.

I - مؤتمرات وقمم حماية البيئة 1972-2012:

تعددت مؤتمرات و قمم والاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة قبل وبعد سنة 1972 سواءً لحماية البيئة الهوائية أو البرية أو البحرية، مما يجعل جمعها وحصرها أمر جد صعب، ولكن أجمع أغلب العلماء على أن البداية الحقيقية تمت منذ مؤتمر العاصمة السويدية ستوكهولم 1972/06/05، والذي أعطى حس دولي بالمخاطر البيئية، التي بدأت تظهر تجلياتها في تلك الفترة وخاصة مع بداية الثمانينات (ثقب الأوزون، كارثة تشيرنوبيل... الخ).

وفي هذا البحث سوف نركز على أهم المحطات في التاريخ البيئية العالمية ابتداءً من سنة 1972 إلى غاية 2012 على الرغم أن هذه الفترة تعد طويلة جداً، وذلك لتخللها الكثير من الأحداث التي أثرت على القرارات، وتوصيات تلك المؤتمرات، وعدم التوقيع بلدان العالم على الكثير من الاتفاقيات، الخاصة بحماية البيئة بأنواعها نتيجة الصراعات السياسية أو تجاذبات المصالح الاقتصادية، بين بلدان العالم المتقدمة منها أو النامية على حد سواء.

I-1- أ- مؤتمر ستوكهولم 1972/06/16-05 (السويد):

نتيجة الجهود النشطين والعلماء في مجال حماية البيئة، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والدبلوماسيين ورجال القانون⁽¹⁾، أخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادرة وذلك بإصدارها قرارها 2398 (د-23) و 2581 (د-24)⁽²⁾، بالدعوة إلى عقد مؤتمر عن البيئة البشرية وذلك بهدف إيقاف هبوط مستوى البيئة البشرية، كما أنه تم اجتماع قرابة 2200 عالم أكثرهم من المشاهير، والعلماء من بينهم أربعة يحملون جائزة نوبل في مدينة مونتون الفرنسية للتباحث بمشكلات البيئة الإنسانية، وبعثوا برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.⁽³⁾

ونتيجة لكل الإرهاصات السابقة قبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدعوة الموجهة من حكومة السويد لاستضافة المؤتمر في العاصمة ستوكهولم في جوان 1972⁽⁴⁾، حيث حضرته أكثر من 115 دولة، وتم تناول المعوقات الدولية التي تواجهها في ظل الاستقطاب الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، الذي عرقل بحث القضايا المطروحة لإيجاد الحلول للمشكلات البيئية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

I-1- ب- نتائج مؤتمر ستوكهولم 1972:

نظراً لوجود صراع بين القطبين وظاهرة الاستقطاب الدولي، كانت نتائج المؤتمر خجولة ودون المستوى المنتظر، وقد كانت التوصيات موثقة في إعلان ستوكهولم، والذي احتوى على 25 مبدأً وخطة عملة تتضمن 109 توصية، وكانت أهمها أن الإنسانية كل لا يتجزأ، وشدد على حماية البيئة والمحافظة عليها، ودعا إلى السعي للتوصل إلى سياسة عالمية للبيئة، ووضع خطوطاً ومعالم لعمل عالمي من خلال إنشاء مؤسسات تهتم بشؤون البيئة، وذلك ضمن نطاق الأمم المتحدة⁽⁵⁾، وأهمها إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإبرام العديد من الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة.

I-1- ج- توصيات إعلان ستوكهولم 1972:

يمكن إبراز أهم التوصيات الاقتصادية والاجتماعية التي خرج بها إعلان ستوكهولم في النقاط التالية:

- يعد الفقر في البلدان النامية السبب الرئيسي لمعظم المشاكل البيئية، وذلك لتوجهها نحو التنمية بصفة عامة، حيث أن الملايين يعيشون تحت الحد الأدنى بكثير للمستويات المطلوبة لوجود الإنساني الكريم، لذا يجب عليها توجيه جهودها في

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

التنمية، مع الأخذ في الاعتبار الأولويات والحاجة إلى حماية وتحسين البيئة، أما في البلدان الصناعية، فترتبط المشاكل البيئية عموماً بالتصنيع والتنمية التكنولوجية.

- النمو الديمغرافي يصعب بدرجة كبيرة مهمة الحفاظ على البيئة، فعلى الرغم من أن الإنسان هو الدافع الأساسي للتقدم الاجتماعي، وخلق الثروة الاجتماعية، وتطوير العلوم والتكنولوجيا، إلا أن التزايد في عدد السكان يزيد من الضغوطات على البيئة، وهو ما يوجب تحسين البيئة وتقليل من تلك الضغوطات.

- ضرورة تحمل جزء من المسؤولية الاجتماعية لكل من المواطنين والمجتمعات، وكذا الشركات، بالإضافة إلى تقاسم المنصف للجهود المشتركة.

- سوف تتحمل الحكومات المحلية والوطنية العبء الأكبر للسياسات البيئية، على نطاق واسع والعمل ضمن ولايتها القضائية، وهناك حاجة أيضاً للتعاون الدولي من أجل جمع الموارد لدعم البلدان النامية في الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا المجال.

I-1-1- د- مبادئ إعلان ستوكهولم 1972:

لقد ركز إعلان ستوكهولم على خمسة وعشرون مبدأ، والتي أصبحت بعد ذلك مبادئ لكل الإعلانات التي جاءت بعده، ويمكن أن نذكر المبادئ الأساسية التالية:

المبدأ 1: للإنسان الحق الأساسي في الحرية والمساواة والظروف الملائمة للحياة، ويتحمل مسؤولية جليلة لحماية وتحسين البيئة من أجل الحاضر وأجيال المستقبل.

المبدأ 2: ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال التخطيط والإدارة الواعية، وذلك لصيانتها.

المبدأ 3: يجب الحفاظ على قدرة الأرض على إنتاج الموارد الحيوية المتجددة.

المبدأ 4: يجب أن توظف الموارد غير المتجددة للأرض، للوقاية من خطر الإنهاك في المستقبل.

المبدأ 5: يجب تصريف المواد السامة أو الضارة بالبيئة بكميات تناسب قدرة البيئة الاستيعابية.

المبدأ 6: على الدول أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لمنع تلوث البحار.

المبدأ 7: التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر ضروري لتحسين نوعية الحياة ككل.

المبدأ 8: المشاكل البيئية الناتجة عن التنمية يمكن حلها عن طريق التنمية المستمرة، وكذا نقل المساعدات المالية والتكنولوجية، كمكمل لجهود المحلية في البلدان النامية.

المبدأ 9: يجب أن تؤخذ العوامل الاقتصادية بعين الاعتبار عند إدارة البيئة.

المبدأ 10: ينبغي للسياسات البيئية أن تعزز إمكانات التنمية في الحاضر أو المستقبل في البلدان النامية، ولا ينبغي لها أن تعيق تحقيقها، أو تؤثر سلباً عليها، كما يجب التوصل إلى اتفاق على تقليل العواقب والتكاليف الاقتصادية الوطنية والدولية، التي يمكن أن تنجم عن تطبيق تدابير حماية البيئية.

المبدأ 11: يجب بذل الموارد المتاحة للحفاظ وتحسين البيئة، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار الظروف والمتطلبات الخاصة بالبلدان النامية، بالإضافة إلى التكاليف التي يمكن أن تنبثق من الضمانات البيئية، مع ضرورة دمج التخطيط والتنمية وتقديم المساعدات التقنية والمالية الدولية إضافية لهذا الغرض.

المبدأ 12: يجب الاعتماد على نهج متكامل لتحقيق إدارة أكثر عقلانية للموارد وحماية أفضل للبيئة.

- المبدأ 13: يعد التخطيط العقلاني أداة للتوفيق بين أي صراع بين احتياجات التنمية والحاجة إلى حماية البيئة.
- المبدأ 14: يمكن للعلم والتكنولوجيا المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا يجب أن تطبق على تحديد وتجنب ومكافحة المخاطر البيئية، وإيجاد حلول للمشاكل البيئية، لأجل الصالح العام للبشرية.
- المبدأ 15: التعليم في المسائل البيئية، ودور الإعلام البيئي يساهمان في الحد من تدهور البيئة.
- المبدأ 16: للبحث العلمي والتطوير في سياق حل المشاكل البيئية، دوراً كبيراً، لذا يجب أن تتوصل البلدان النامية إلى أحدث المعلومات العلمية، وذلك بنقل الخبرة والمساعدة عن طريق نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً المتاحة لها، بشرط أن تشجع نشرها على نطاق واسع، ودون أن يشكل عبئاً اقتصادياً على البلدان النامية.
- المبدأ 17: للبلدان الحق السيادي لاستغلال الموارد الطبيعية، وكذا المسؤولية في حال تلوث العابر للحدود.
- المبدأ 18: ضرورة التعاون الدولي لتطوير القانون الدولي بشأن المسؤولية والتعويض ضحايا التلوث بأنواعه.
- المبدأ 19: معرفة المعايير البيئية التي تنطبق على البلدان المتقدمة، والتي لا تنطبق على البلدان النامية.
- المبدأ 20: أهمية التعاون الدولي لحماية البيئة دون الإخلال بالسيادة الوطنية، ومصالح البلدان ككل.
- المبدأ 21: يمكن للبلدان والمنظمات الدولية أن تلعب دوراً فعالاً لحماية البيئة وتحسينها.

I- 2- أ- مؤتمر ريو دي جانيرو أو قمة الأرض (البرازيل) 1992:

عقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة من 03 إلى 14 جوان بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية بعنوان هام هو البيئة والتنمية، والذي يعد تكملة لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم⁽⁶⁾، كما يعتبر هذا المؤتمر نقطة تحول في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة، والاعتبارات البيئية من جهة أخرى⁽⁷⁾ وذلك على اعتبار أن التنمية هي مطلب جميع البلدان وهدف تسعى إلى تحقيقه دون معرفة النتائج التي يمكن أن تنجر عنه، بالإضافة إلى ذلك بروز الاهتمام بالبيئة والمشاكل التي تتخبط فيها البيئة الطبيعية، منذ إعلان مؤتمر ستوكهولم مروراً بمؤتمر نيروبي 1982، وتزايد الوعي البيئي لدى الشعوب ومطالبتها بمبدأ الحق في العيش في بيئة صحية ونظيفة.

I- 2- ب- النتائج الاقتصادية لمؤتمر ريو:

يمكن القول أن مؤتمر ريو ونتائجه جاءت لتؤكد من جديد على إعلان ستوكهولم، وينسب على أساسه حيث جاء هذا المؤتمر بدوره ليثبت كونه معلماً قانونياً في مضمار البيئة⁽⁸⁾، وتمثلت مخرجات مؤتمر في ثلاث بيانات هي⁽⁹⁾: إعلان ريو بشأن البيئة (إعلان ريو)، وجدول أعمال القرن 21 (أجندة 21)، والبيان الرسمي غير الملزم قانوناً لمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها، كما تم توقيع على معاهدتين متعلقتين بـ: اتفاقية التنوع الحيوي أو البيولوجي، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

أولاً: إعلان ريو: لقد ركز هذا الإعلان على النقاط الاقتصادية التالية:

- 1- الرأس المال البشري، وذلك على اعتبار أن الإنسان هو المحور الرئيس للتنمية المستدامة دون إهمال حق الأجيال القادمة في التنمية عن طريق دمج البيئة في التنمية.
- 2- الاعتراف بحق البلدان في السيادة بالنسبة لاستغلال مواردها الطبيعية، وفقاً لسياساتها البيئية والتنمية دون أن تسبب أنشطتها في أضراراً بيئية لبلدان الأخرى.
- 3- ضرورة التعاون الدولي لاستئصال ظاهرة الفقر، والتركيز على الإعلام البيئي بهدف إبراز قضايا البيئة.

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

4- ضرورة تعاون البلدان على تشجيع نظام اقتصادي داعم ومتفتح، يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتحسين معالجة مشاكل البيئة وفقه.

5- المسؤولية والتعويضات فيما يتعلق بضحايا التلوث، خارج حدود البلد من جراء أنشطة المحلية.

6- تبني النهج الوقائي لتجنب ما يسبب تلوثاً للبيئة، واتخاذ تدابير بيئية فعالة، مما له نتائج قاسية اقتصادياً.

7- إن البلد الملوث هو من يدفع للآخرين ثمن تلويثه ونفاياته، وهذا المبدأ أصبح يعرف بمبدأ: «تغريم الملوث» أو «الملوث يدفع»، أو «الملوث القائم بالدفع»، وقد أخذ هذا المبدأ يكتسب قبولاً متزايداً منذ عام 1971 في اجتماع العاصمة النرويجية أوسلو، حيث أقر مجلس دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذا المبدأ، والذي ينص على أنه يتعين على البلدان المسببة للتلوث أن تدفع تكاليف التلوث⁽¹⁰⁾، حيث تعد تكاليف تدابير منع الضرر ومراقبته وتقليله يتحملها الطرف المسؤول عن التلوث، وتم تطبيقه ابتداءً من سنة 1972.

8- دراسة الأثر البيئي على المستوى الوطني، للأنشطة التي يحتمل أن تكون لها آثار كبيرة على البيئة، في إطار دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
ثانياً: أجنحة (مذكرة) 21⁽¹¹⁾:

يتفق العلماء بأن هذه الوثيقة هي الأساسية التي صدرت عن مؤتمر «ريو»، حيث تناولت عروض لاستراتيجيات وبرامج عمل متكامل، بغرض وقف التدهور البيئي، وبالرغم أنها غير ملزمة قانونياً، بسبب الهيمنة المالية والقانونية والسياسية للبلدان المتقدمة (حق الفيتو أو النقض) ومساهماتها في دعم ميزانية الأمم المتحدة، إلا أنها تشجع عمليات التنمية المستمرة والسليمة بيئياً، وقد أوردت الأجنحة النقاط الاقتصادية التالية:

1- ضرورة بناء القدرات الذاتية وتعزيز التعاون الدولي، وتحسين فهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن تغيرات الغلاف الجوي، وتدابير التخفيف والاستجابة لمعالجة هذه التغيرات.

2- تنمية الطاقة والتحكم فيها من أجل التقليل من الآثار البيئية الضارة الناجمة عن قطاع الطاقة، وذلك من خلال تحديد وتطوير مصادر وكفاءة استخدام الطاقة الصالحة اقتصادياً والسليمة بيئياً، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي في استخدام الطاقة ونقل التكنولوجيات الطاقة السليمة بيئياً، بما في ذلك أنظمة الطاقة المتجددة.

3- التحكم في قطاع النقل بهدف تعزيز سياسات أو برامج فعالة، من حيث التكلفة للحد من الانبعاثات الضارة بيئياً، مع مراعاة الأولويات الإنمائية على الصعيد المحلي والوطني والدولي.

4- أهمية التنمية الصناعية بطريقة تحدد من الآثار البيئية السلبية، من خلال اتخاذ التدابير الفعالة للإقلال من التلوث الصناعي باستخدام تكنولوجيا مأمونة وأقل تلوثاً مع مراعاة الإمكانيات الخاصة بكل منطقة.

5- ضرورة استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وناجحة للحد من الغازات الدفيئة وإدارتها.

ثالثاً: الاتفاقية العامة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992:

تعد هذه الاتفاقية من أهم نتائج مؤتمر ريو، وتتكون من ديباجة و26 مادة، وقد عبرت على أن الهدف النهائي لها هو تثبيت الغازات الدفيئة عند مستوى يحول دون تدخل خطير من الجانب الإنسان في النظام المناخي، ولتحقيق هذه الأهداف فرضت هذه الاتفاقية الإطارية خمسة مبادئ توجه العمل الدولي⁽¹²⁾، وخصصت المادة الرابعة منها للالتزامات، لذا يجب على جميع الأطراف خاصة البلدان المتقدمة أن تضع برامج للحد من الانبعاثات الدفيئة⁽¹³⁾، وتحقيق ذلك يصاحبه جهود

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

البحث والرصد المنتظم والعمل في مجال التربية والتكوين. وفيما يخص تحديد الأطراف التي ستتحمّل الثمن البيئي الأكبر فهي على التوالي:

أ- البلدان المتقدمة: أكدت الاتفاقية أن العبء التاريخي الأكبر من الانبعاثات الحالية يقع على عاتق البلدان المتقدمة، ومن ثم نصت على تعهدات مالية وفنية متعلقة بنقل التكنولوجيا للبلدان النامية، لمساعدتها على التعامل مع نتائج التغيرات المناخية عليها، بالإضافة إلى خطوات أخرى أكثر إلزاماً.⁽¹⁴⁾

ب- بلدان البازيك (BASIC): وهي تتمثل في البلدان التالية: البرازيل، جنوب إفريقيا والهند والصين، وعليها واجب الالتزام بخفض الغازات الدفينة تدريجياً وفقاً لجدول زمني معين وأهداف محددة مراعاة لظروفها الاقتصادية.

ج- بقية البلدان النامية: منحت لها فترة سماح قبل البدء بالالتزامات الخفض مع إمكانية تقديمها للالتزامات تطوعية، كدليل على حسن نواياها التنموية واستعدادها للاندماج في الالتزامات الدولية المناخية، لذا فهي تصر على أنها تحتاج إلى المال والمساعدة التقنية أولاً قبل أن تنتقل إلى الالتزامات بخفض غازات الدفينة⁽¹⁵⁾.

I-3-أ- مؤتمر حماية البيئة كيوتو (اليابان) 1997:

في إطار السعي إلى تخفيض انبعاثات الغازات الدفينة في مختلف أنحاء العالم، اتفق 159 بلداً على إصدار ما يسمى بـ: «بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ عام 1997» وتضمن هذا البروتوكول أهداف إلزامية للبلدان الصناعية، والبلدان التي هي في مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد السوق (بلدان المرفق الأول) بتخفيض انبعاثات غازات الدفينة في كل من هذه البلدان بنسبة تتراوح ما بين -8% و+10% من مستوى الانبعاثات المسجلة في تلك البلدان في عام 1990، بحيث يتم تخفيض الانبعاثات الإجمالية للبلدان المرفق الأول بما لا يقل عن 05% من مستوى الانبعاثات عام 1990، في فترة الالتزام الممتدة من عام 2008 إلى 2012⁽¹⁶⁾. وأدى هذا الاجتماع إلى التوقيع على بروتوكول كيوتو من قبل منها 39 البلدان الصناعية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية⁽¹⁷⁾، وقد وصل عدد أطراف في البروتوكول إلى 55 طرفاً في 23 ماي 2002، عندما صادقت أيسلندا، بينما لم تصحح الأطراف المنضمة مسؤولة عن ما لا يقل عن 60% من مجموع الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسجلة عام 1990، وفق المادة 25 منه، وعند تصديق الاتحاد الروسي على البروتوكول في 18 فيفري 2004، دخل حيز التنفيذ في 16 فيفري 2005، وقد وصل عدد الأطراف فيه حتى أكتوبر 2008 إلى 181 طرف⁽¹⁸⁾.

I-3-ب- الآليات الاقتصادية المرنة لبروتوكول كيوتو 1997:

لقد حدد بروتوكول كيوتو وسائل وآليات يمكنها مساعدة البلدان المتقدمة على خفض انبعاثاتها، دون أن يتأثر نموها الاقتصادي والصناعي، وتعد بـ: 03 آليات هي:

أولاً: آلية تجارة الانبعاثات: حيث تسمح بتبادل الانبعاثات بين بلدان الصناعة، من خلال شراء البلدان والشركات التي تتجاوز انبعاثاتها الحدود القصوى المسموح بها، حصص من البلدان التي لم تصل بعد إلى المستوى الأقصى.

ثانياً: آلية التنمية النظيفة: والتي تتيح للبلدان أن تطالب باعتماد شهادة لخفض الانبعاثات الناشئة عن استثمار يتحقق في بلدان نامية أخرى.

ثالثاً: آلية التنفيذ المشترك:

فمن خلال آلية التنفيذ المشتركة، من الممكن أن يشارك بلد لديه التزام بخفض انبعاثاته، بموجب بروتوكول كيوتو في مشروع للحد من الانبعاثات، يجري تنفيذه في أي بلد صناعي آخر لديه التزام، وأن يدرج ما ينجم عن ذلك من تخفيضات في الانبعاثات في إطار تحقيق هدفه هو، بموجب بروتوكول كيوتو. وتكسب مشاريع التنفيذ المشترك وحدات من خفض الانبعاثات، يعادل كل منها طناً من ثاني أكسيد الكربون. والآلية، بهذا الشكل، مماثلة بوجه عام لآلية التنمية النظيفة من حيث التحقق والرقابة، ولكنها مفتوحة بالنسبة للمشاريع التي يجري تنفيذها في البلدان الصناعية أيضاً. وكما هو الحال فيما يتعلق بآلية التنمية النظيفة، يجب أن تكون تخفيضات الانبعاثات جميعها حقيقية وقابلة للقياس، وإضافية لما كان سيحدث بدون تلك المشاريع. وتشرف على آلية التنفيذ المشترك لجنة إشرافية مسؤولة في نهاية المطاف أمام البلدان التي صادقت على البروتوكول.⁽¹⁹⁾

I-3-ج- نتائج اقتصادية أخرى لبروتوكول كيوتو:

بحسب المادة 02 من البروتوكول فإن البلدان المصنفة في المرفق الأول مطالبة بأداء التزاماتها، وتحديد وخفض انبعاثاتها كميًا بموجب المادة 03، وذلك بغية تعزيز التنمية المستدامة بما يلي:

أولاً - تنفيذ و/أو صياغة المزيد من السياسات والتدابير وفقاً لظروفه الوطنية من مثل ما يلي:

- تعزيز كفاءة الطاقة في قطاعات الاقتصاد الوطني ذات الصلة.
- حماية وتعزيز البوابع ومستودعات غازات الدفيئة غير الخاضعة لبروتوكول مونتريال، أخذ بعين الاعتبار التزاماته بمقتضى الاتفاقات البيئية الدولية ذات الصلة، وتعزيز ممارسات الإدارة المستدامة، للأحراج والتحريج وإعادة التحريج.
- إجراء البحوث بشأن الأشكال الجديدة والمتجددة من الطاقة وتكنولوجيات تنحية ثاني أكسيد الكربون، والتكنولوجيات المتقدمة والمبتكرة السليمة بيئياً وتشجيعها وتطويرها وزيادة استخدامها.
- الحفز أو الإلغاء التدريجي لنقائص السوق، والحوافز الضريبية، والإعفاءات من الضرائب والرسوم والإعانات في جميع قطاعات غازات الدفيئة التي تتنافى وهدف الاتفاقية وتطبيق أدوات السوق.
- اتخاذ تدابير للحد و/أو التخفيض من انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع النقل.
- ثانياً- التعاون مع الأطراف الأخرى، لفعالية المنفردة والمشاركة لسياساتها وتدابير المعتمدة، ولهذا تقوم الأطراف باتخاذ خطوات لتقاسم خبراتها وتبادل المعلومات بشأن تلك السياسات والتدابير، بما في ذلك استحداث طرق لتحسين قابليتها للمقارنة وشفافيتها وفعاليتها.

ثالثاً- تسعى الأطراف المدرجة في المرفق الأول للحد أو التخفيض من انبعاثات غازات الدفيئة غير الخاضعة لبروتوكول مونتريال من وقود الطائرات ووقود النقل البحري، من خلال منظمة الطيران المدني الدولي والمنظم البحرية الدولية على التوالي.

رابعاً- تسعى الأطراف المدرجة في المرفق الأول لتنفيذ سياسات وتدابير بموجب هذه المادة بطريقة تقلل الآثار الضارة بما في ذلك الآثار الضارة لتغير المناخ، والآثار التي تنعكس على التجارة الدولية، والتأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تلحق بالأطراف الأخرى.

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

I-4-أ- قمة حماية البيئة بجوهانسبورغ أو قمة التنمية المستدامة (جنوب إفريقيا) 2002:

تم عقد هذه القمة في الفترة الممتدة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر بعنوان: « مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة » حيث حضره عشرات الآلاف من المشاركين منهم رؤساء الدول والحكومات وأعضاء الوفود الوطنية، وقيادات من المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال التجارية، وغير ذلك من الفئات الرئيسية، تناول المؤتمر اهتمام العالم على الأعمال الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة⁽²⁰⁾.

ارتكز هذا المؤتمر على جميع المؤتمرات السابقة لاسيما 1972 و1992، بالإضافة إلى تأكيد التزام الجميع بمبادئ ريو، وكفالة تنفيذ التام لجدول أعمال القرن 21، ومواصلة تنفيذه، وتحقيق للأهداف الإنمائية المتفق عليها، وكذا نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة والاتفاقيات المبرمة منذ 1992⁽²¹⁾.

I-4-ب- النتائج الاقتصادية لقمة التنمية المستدامة 2002:

يمكن إبراز أهم النتائج الاقتصادية التي تم التركيز عليها في هذه القمة في النقاط التالية:

- 1- تبني وإرساء مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم شامل سواء اقتصادي أو بيئي أو اجتماعي.
- 2- التركيز على أن الحكم الراشد وتدابير مكافحة الفساد كقاعدة أساسية لتحقيقها.
- 3- اعتبار استئصال شأفة الفقر، التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم.⁽²²⁾
- 4- تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وتولى البلدان المتقدمة زمام المبادرة لهذا التحول.
- 5- التركيز على التخطيط ووضع برامج محددة زمنياً بهدف الإسراع في التحول للاستدامة بما يلي⁽²³⁾:
 - تحديد أنشطة محددة وأدوات وسياسات ومقاييس وآليات للرصد والتقييم لقياس التقدم المحرز.
 - اعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير تهدف إلى تعزيز الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وكذا تطبيق مبدأ الملوث يدفع الثمن، المبدأ 16 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.
 - زيادة الوعي بشأن أهمية أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، من خلال التعليم والإعلام العام.
 - زيادة الكفاءة البيئية، بتقديم الدعم المالي من كافة المصادر، لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادلها مع البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة.
- 6- زيادة الاستثمار في الإنتاج الأكثر نظافة في الكفاءة البيئية، في كافة البلدان من خلال الحوافز والخطط وسياسات الدعم الرامية إلى وضع أطر تنظيمية ومالية وقانونية مناسبة منها ما يلي⁽²⁴⁾:
 - إنشاء ودعم برامج ومراكز الإنتاج الأنظف وطرق لإنتاج الأكثر كفاءة، وذلك عن طريق تقديم الحوافز وبناء القدرات بمساعدة المشاريع بهدف تحسين الإنتاجية.
 - تقديم الحوافز للاستثمار في الإنتاج الأنظف والكفاءة التكنولوجية، ومنح القروض الممولة من الدولة ورأس المال المغامر(المخاطر)، والمساعدة التقنية مع ضرورة تجنب التدابير المشوهة للتجارة.
 - جمع ونشر المعلومات التي تتضمن أمثلة على تحقيق الفعالية من حيث التكلفة في الإنتاج الأنظف بالتكنولوجيا السليمة بيئياً. بين المؤسسات القطاعين العام والخاص.
 - توفير برامج تدريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- 7- تعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها، وكذلك المسؤولية والمساءلة البيئية والاجتماعية، لتحقيق ما يلي:

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

- تشجيع الصناعة على تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي من خلال مبادرات طوعية، بما في ذلك نظم الإدارة البيئية.
- تشجيع المؤسسات المالية على إدراج اعتبارات الاستدامة في عملياتها الخاصة بصنع القرار.
- 8- تشجيع السلطات المعنية في جميع المستويات على أن تراعي في عمليات صنع القرار اعتبارات التنمية المستدامة، وخاصة المتعلقة بالتخطيط للتنمية على الصعيدين الوطني والمحلي، والاستثمار في الهياكل الأساسية لتحقيق ما يلي⁽²⁵⁾:
 - تقديم الدعم لوضع استراتيجيات وبرامج للتنمية المستدامة، بما في ذلك عمليات صنع القرار.
 - مواصلة تشجيع تدخيل التكاليف البيئية، مع مراعاة النهج القائم على مبدأ الملوث يتحمل من حيث المبدأ تكاليف التلوث.
 - التشجيع على وضع سياسات للمشتريات العامة، وتشجيع على تطوير السلع والخدمات السليمة بيئياً ونشرها.
 - تنفيذ إجراءات تقييم الأثر البيئي.
- 9- دعوة الحكومات وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وأصحاب المصالح ذوي الصلة إلى تنفيذ توصيات واستنتاجات لجنة التنمية المستدامة بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، التي اعتمدها في دورتها التاسعة، بالنظر إلى اختلاف درجات إسهامها في تدهور البيئة العالمية، وتحمل مسؤوليات مشتركة وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، ومن بين الإجراءات ما يلي⁽²⁶⁾:
 - تعبئة الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لنشر التكنولوجيا السليمة بيئياً.
 - دمج اعتبارات الطاقة، بما في ذلك كفايتها وجعلها أقل تكلفة وإمكانية الوصول إليها في البرامج الاجتماعية والاقتصادية.
 - تنويع إمدادات الطاقة باستخدام تكنولوجيات متطورة للطاقة تكون أكثر نظافة وكفاءة وبأسعار معقولة وفعالة من حيث التكلفة، سواءً منها تكنولوجيات الوقود الأحفوري أو تكنولوجيات الطاقات المتجددة.
 - دعم الجهود الرامية إلى الحد من إحراق الغاز المرافق لإنتاج النفط الخام، وإطلاقه في الفضاء، بوسائل منها المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية، مع إشراك القطاع الخاص.
 - التعجيل بتنمية ونشر وتوزيع تكنولوجيات كفاءة الطاقة وحفظها، ميسورة التكلفة والأكثر نظافة، وكذلك نقل التكنولوجيات خصوصاً إلى البلدان النامية بشروط مواتية.
 - التوصية بأن تكون سياسات المؤسسات المالية والدولية وسائر المنظمات الداعمة للبلدان النامية، وللبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، فيما تبذله من جهود لوضع أطر لسياساتها العامة وأطر تنظيمية.
 - التشجيع على زيادة أنشطة البحث والتطوير في ميدان التكنولوجيات المختلفة للطاقة، وكذا تعزيز أنشطة مؤسسات ومراكز البحث والتطوير الوطنية والإقليمية في مجال إنتاج طاقة، موثوقة وميسورة التكلفة ومجدية اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً وسليمة بيئياً من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
 - الاستفادة من الموائيق والآليات المالية، وخاصة مرفق البيئة العالمية ضمن ولايته، من أجل توفير الموارد المالية للبلدان النامية لاسيما الأقل نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، بهدف تدريب وزيادة قدراتها ومعارفها التقنية في مجال إنتاج الطاقة بمختلف مصادرها ومتوافقة مع هدف تحقيق التنمية المستدامة.
 - دعم الجهود الرامية إلى تحسين الأداء والشفافية والمعلومات المتعلقة بأسواق الطاقة فيما يتعلق بجانب العرض والطلب.

- إتباع سياسات ترمي إلى التقليل انحرافات الأسواق لتعزيز نظم الطاقة التي تتلاءم والتنمية المستدامة، من خلال استعمال إشارات سوقية محسنة والعمل على إزالة انحرافات السوق، بما في ذلك إعادة هيكلة الضرائب والتخلص التدريجي من الإعانات الضارة حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية.

- تعزيز التعاون بين المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالجوانب المختلفة، لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة بالإضافة إلى تعزيز وتيسير ترتيبات التعاون الإقليمي لتشجيع تجارة الطاقة عبر الحدود، بما في ذلك الوصل المتبادل بين شبكات الكهرباء وأنابيب النفط والغاز الطبيعي.

10- التشجيع على إتباع نهج متكامل إزاء صنع السياسة والتخطيط على الصعيد الوطني، والإقليمي بالنسبة لخدمات النقل وشبكاته التي تعزز التنمية المستدامة. (27)

11- بما أن للعولمة تأثير على التنمية المستدامة سواءً أكانت فرصاً أو تحديات، في مجالات التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال والتقدم التكنولوجي، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، لتحقيق النمو للاقتصاد العالمي والتنمية وتحسين مستويات المعيشة في أرجاء العالم، إلا أن هناك تحديات تعد خطيرة منها الأزمات المالية الشديدة وعدم الأمن والفقر والاستبعاد، وعدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها، كما تواجه البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية عقوبات خاصة في الاستجابة لتلك التحديات والفرص، وينبغي أن تكون العولمة منصفة تماماً، ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات على كل المستويات منها (28):

- تعزيز النظم التجارية والمالية المتعددة الأطراف.

- تشجيع الجهود الجارية التي تبذلها المؤسسات المالية والتجارية الدولية.

- تعزيز القدرات البلدان النامية، لكي تستفيد من فرص تحرير التجارة عن طريق التعاون الدولي.

- تعزيز وضع برامج منسقة وفعالة ومحدد لتقديم المساعدات التقنية، وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة، وتبحث في سياقها الصلة بين التجارة والبيئة والتنمية.

- مساعدة البلدان السابقة الذكر على تضييق الفجوة الرقمية، وتهيئة فرص رقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

I-5-أ- مؤتمر حماية البيئة كوبنهاجن (الدايمرك) 2009:

تم عقد هذا المؤتمر التابع للأمم المتحدة في الفترة بين 07 ديسمبر إلى 18 ديسمبر 2009 بالعاصمة الدانمركية كوبنهاجن، حيث شاركت فيه 192 دولة، وكانت نتائجه محيية للأمال التي كانت معقودة عليه حيث كان من المتوقع أن يكون من أبرز نتائجه معاهدة دولية جديدة تحل محل بروتوكول كيوتو 1997 والذي يعد اتفاقية ملزمة للحد من انبعاثات الكربون، في فترة الالتزام من 2008-2012، مما يدل على ضرورة إبرام هذه المعاهدة، لكن لم يتم التوافق على ذلك، نظراً لمعوقات المصالح السياسية والاقتصادية سواءً للولايات المتحدة الأمريكية والتي طالبت كل من الاقتصاديات الصاعدة والنامية - الصين والهند خصوصاً- بقبول تخفيضات ملموسة وقابلة للقياس لانبعاث ثاني أكسيد الكربون من جهة، ومن جهة أخرى رفضت كل من الصين إلى جانب مجموعة الـ:77 هذا الطلب بشدة، كما انتقدت الو.م.أ عن الوفاء بالتزاماتها بما وعدت به في مؤتمر كيوتو 1997، والتي لم تقدمه مطلقاً للكونغرس الأمريكي للمصادقة عليه.

ويمكن إرجاع الانقسام الدائر بين البلدان خلال مؤتمر كوبنهاجن إلى المنافسة الاقتصادية، وكذا التخوف من إعطاء وعود بالتخفيض من الانبعاثات في ظل ظروف اقتصادية خانقة ممثلة في ركود اقتصادي وأزمات مالية، مما جعل كل البلدان المتقدمة منها والنامية تعطي القليل من التساهل في هذا الجانب بهدف إنقاذ المناخ والبيئة العالمية، وهو ما نتج عنه اتفاق كوبنهاجن 2009.

I- 5- ب- النتائج الاقتصادية لاتفاق كوبنهاجن 2009:

من خلال اتفاق كوبنهاجن 2009 يمكن إبراز النقاط الاقتصادية التي ركز عليها الاتفاق في النقاط التالية⁽²⁹⁾:

- تغيير المناخ واحد من أعظم التحديات، ويجب مكافحته عاجلاً، وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة وقدرات كل طرف.

- إن بلوغ سقف الانبعاثات سيكون أطول في البلدان النامية، لأن الأولويات المهيمنة فيها هي التنمية والاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر، وبالرغم من ذلك إن إتباع إستراتيجية منخفضة الانبعاثات أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

- يجب دعم تنفيذ إجراءات التكيف الرامية إلى الحد من القابلية للتأثر وبناء القدرات على التحمل آثار التغيرات المناخية.

- تقدم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول (البلدان النامية) معلومات عن تنفيذ إجراءاتها من خلال البلاغات الوطنية بموجب مبادئ توجيهية محددة تكفل احترام السيادة الوطنية، حيث تقيد إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً التي تلتزم دعماً دولياً في سجل إلى جانب ما يتطلبه ذلك من دعم بالتكنولوجيا والتمويل.

- إيجاد حوافز إيجابية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بهدف تعبئة الموارد المالية.

- أهمية استخدام الأسواق، من أجل تحسين فعالية إجراءات التخفيف من حيث التكلفة، وينبغي منح البلدان النامية، ذات الاقتصادات منخفضة الانبعاثات، حوافز لمواصلة التنمية بإتباع مسار منخفض الانبعاثات.

- تقديم إلى البلدان النامية تمويل جديد وإضافي، ويمكن التنبؤ به، وكذلك وصول جيد إلى مصادر هذا التمويل، حيث تلتزم البلدان المتقدمة مجتمعة بإتاحة موارد جديدة وإضافية، تشمل قطاع الحراجة والاستثمارات المقدمة من المؤسسات الدولية ويناهاز مبلغها 30 مليار دولار أمريكي للفترة 2010 - 2012 على أن تتوزع هذه الموارد توزيعاً متوازناً بين إجراءات التكيف والتخفيف، حيث يقدم تمويل التكيف على سبيل الأولوية لأكثر البلدان النامية عرضة للتأثر، كما تلتزم البلدان المتقدمة بهدف يتمثل في أن تعبئ معاً 100 مليار دولار أمريكي كل سنة بحلول سنة 2020، لتلبية حاجات البلدان النامية، وسيأتي هذا التمويل من طائفة واسعة من المصادر العامة والخاصة، الثنائية والمتعددة الأطراف، من خلال ترتيبات تمويل تتسم بالفعالية والكفاءة المقرونة بميكل حوكمة يتوخى تمثيلاً متكافئاً لكل من البلدان المتقدمة والنامية، ومن المقرر أن يأتي جزء لا يستهان به من هذا التمويل عن طريق صندوق كوبنهاجن الأخضر للمناخ.

- إنشاء صندوق كوبنهاجن الأخضر للمناخ بوصفه كياناً تشغيلياً للآلية المالية للاتفاقية من أجل دعم المشاريع والبرامج والسياسات والأنشطة الأخرى المنفذة في البلدان النامية.

- تعزيز العمل المتعلق بتطوير التكنولوجيا ونقلها، لذا تم إنشاء آلية تكنولوجية لدفع عجلة تطوير التكنولوجيا ونقلها دعماً للإجراءات المتعلقة بالتكيف والتخفيف، بالإضافة لضرورة تقييم تنفيذ الاتفاقية بحلول عام 2015 كحد أقصى.

I- 6-أ- مؤتمر حماية البيئة كانكون المكسيكية 2010:

تم عقد هذا المؤتمر في مدينة كانكون المكسيكية خلال الفترة من 29 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010، وقد شاركت فيه أكثر من 193 دولة، وأكثر من 15 ألف شخص سواءً من الوفود الحكومية وخبراء البيئة والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والإعلاميين.

حيث كان من المتوقع الوصول إلى اتفاق ملزم يخلف بروتوكول كيوتو، لذا عقدت كل الآمال على هذا المؤتمر في وقت أكدت الدراسات العلمية احتمال ارتفاع درجات الحرارة لأكثر من درجتين مئويتين، مما له أثر كبير على الإنسان والمحيط الذي يعيش فيه، وذلك بسبب استمرار ذوبان الجليد، مما يساهم في زيادة منسوب مياه البحار والمحيطات، وكذا الجفاف والتصحر... الخ، كما تخصص موارد مالية كبيرة جداً لمواجهة تلك المشاكل والمسبب فيها هو النشاط البشري ممثلاً في الانبعاثات الغازات الدفينة وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون.

I- 6-ب- النتائج الاقتصادية لمؤتمر كانكون 2010:

- مطالبة البلدان النامية بتمديد بروتوكول كيوتو لفترة التزام ثانية، لاستفادة من آلية التنمية النظيفة.
- رفض كل من اليابان وروسيا وكندا الاستمرار بروتوكول كيوتو لفترة ثانية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي لم توقع عليه، لوجود بلدان لها فترة سماح أولى وتصنف في المراتب الأولى ذات الانبعاثات الكثيفة.
- الموافقة على إجراء تعهدات بالتخفيف من حدة الانبعاثات، وكذا حماية أكبر للغابات.
- إنشاء صندوق أحضر لتمويل المناخ لدعم البلدان النامية، بهدف تعزيز أسواق الطاقة النظيفة، ومساعدتها على التكيف مع التغيرات المناخية.
- تسهيل الوصول إلى أحدث التقنيات والتمويل الدولي للعديد من المشاريع والمبادرات لخفض انبعاثات الكربون وحماية البيئة.

- إدخال مشاريع تجميع وتخزين الكربون ضمن آلية التنمية النظيفة، لتصبح لها الحق في التمويل بالرغم أنها تحتاج إلى تمويل كبير وتقنية عالية، حيث يمكن للدول العربية أن تستفيد من هذه الآلية وتسهلها في مجال تجميع وتخزين الكربون.

I- 7-أ- مؤتمر حماية البيئة ريو+20 (البرازيل) 2012:

انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة من 20 إلى 22 جوان 2012 في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، عشرون عاما تفصل بين مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في ريو دي جانيرو، البرازيل (1992 و 2012)، ومن هنا جاء اسم ريو+20⁽³⁰⁾، ليعطي فرصة تاريخية أخرى للمجتمع الدولي، ممثلاً في كافة أطرافه ممثلاً في الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وكذا مشاركة المجتمع المدني. وقد تركز البحث في هذا المؤتمر على موضوعين رئيسيين هما⁽³¹⁾:

أ- كيفية بناء اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية المستدامة وتحرير الناس من الفقر.

ب- كيفية تحسين التنسيق الدولي من أجل التنمية المستدامة.

وقد انبثق عن هذا المؤتمر وثيقة بعنوان «المستقبل الذي نصبو إليه»، حيث تركزت هذه الوثيقة على جميع الإنجازات السابقة من 1972 إلى غاية 2012، دون الوصول إلى اتفاقية ملزمة تخلف بروتوكول كيوتو، وذلك نتيجة تعنت

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

البلدان حسب مصالحها الاقتصادية، مما جعل البيئة وتغير المناخ في آخر أولويات البلدان، ولم تعطي هذه الوثيقة الصورة الإلزامية الكافية بسبب الصراع بين بلدان البازيك والبلدان النامية من جهة والبلدان المتقدمة من جهة أخرى.

I-7-ب- النتائج الاقتصادية لمؤتمر ريو +20:

تناولت الوثيقة النهائية لهذا المؤتمر عدة جوانب اقتصادية أهمها الاقتصاد الأخضر، والذي أعطت له أسس ومبادئ يمكن الرجوع لها، ويمكن أن نعدد أهم النتائج الاقتصادية في هذه الوثيقة فيما يلي (32):

- الحرية السيادية لكل طرف في إتباع سياسات ونماذج وأدوات حسب ظروفه لتحقيق التنمية المستدامة.
- يعد الاقتصاد الأخضر من الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويجب أن لا ينظر إليه كمجموعة من القواعد الجامدة.
- إن سياسات الاقتصاد الأخضر يجب أن تركز على مبادئ ريو 1992 وبجدول أعمال القرن (أجندة) 21 وخطة جوهانسبورغ 2002 التنفيذية، لتسهم تلك السياسات في تحقيق ما يتصل بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية فهذه السياسات يجب أن تراعى:
- أن تكون متسقة مع القانون الدولي.
- أن تحترم السيادة الوطنية لكل بلد على موارده الطبيعية، مع مراعاة ظروفه الوطنية وأهدافه ومسؤولياته.
- أن تكون مدعومة بيئة مؤاتية، ومؤسسات تؤدي وظائفها بشكل جيد على جميع المستويات، مع قيام الحكومات بدور قيادي ومشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني.
- أن تعزز النمو الاقتصادي المطرد والشامل، ليستفيد الجميع من الفرص والمزايا المتاحة.
- أن تراعى احتياجات البلدان النامية، ولاسيما تلك التي تواجه ظروفًا خاصة.
- أن تعزز التعاون الدولي، لتوفير الموارد المالية للبلدان النامية، وبناء قدراتها ونقل التكنولوجيا إليها.
- أن تتجنب فعلياً المشروطة غير المبررة للمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل.
- ألا تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر، أو تقييداً مقنعاً للتجارة الدولية، وأن تتجنب الإجراءات الأحادية الجانب للتعامل مع التحديات البيئية الخارجة عن نطاق ولاية البلد المستورد، وأن تكفل الاستناد إلى التوافق الدولي في الآراء، فيما يتخذ من تدابير بيئية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية أو العابرة للحدود.
- أن تسهم في سد الفجوات التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- أن تعالج الشواغل المتصلة بعدم المساواة، وتعزز الإدماج الاجتماعي، و الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية.
- أن تشجع على إتباع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
- سيعزز الاقتصاد الأخضر قدرتنا على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وسيزيد من كفاءة استخدام الموارد ويقلل من الهدر بفضل انخفاض الآثار السلبية على البيئة.
- تشجيع كل البلدان على تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر، دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
- يجب تقييم العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بكامل نطاقها، ودمجها في عمليات صنع القرار.

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

- ضرورة تبادل الخبرات والتجارب، وخاصة التجارب الإيجابية لبعض البلدان، بما فيها بعض البلدان النامية على صعيد اعتماد سياسات الاقتصاد الأخضر من خلال إتباع نهج شامل.
- الربط بين التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، والاحتياجات الوطنية في سياسات التنمية المستدامة، بالتعاون مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية المعنية، بالتنسيق وتوفير معلومات.
- أهمية دور الحكومات القيادي في وضع السياسات والاستراتيجيات من خلال عملية شاملة وشفافة.
- للتعاونيات والمشاريع البالغة الصغر دور كبير في تحقيق الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر.
- تشجيع الشراكات القائمة والجديدة، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على تعبئة تمويل عام يكمله القطاع الخاص، مع مراعاة مصالح المجتمعات المحلية وأهالي الشعوب الأصلية.
- على الحكومات تهيئة أطر تمكينية تشجع الأخذ بالتكنولوجيا السليمة بيئياً، والبحث، والابتكار.
- أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ونشير إلى الأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتمويل والحصول على المعلومات وحقوق الملكية الفكرية، وتمويل الحصول على التكنولوجيا السليمة بيئياً وما يقابلها من معارف، وتطوير هذه التكنولوجيات ونقلها، ولاسيما في البلدان النامية وذلك بشروط مواتية.

I-8- مؤتمر الدوحة (قطر) ديسمبر 2012:

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في الدوحة بقطر في الفترة من 26 نوفمبر إلى 8 ديسمبر 2012، والذي يعد الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث استقبل المؤتمر 9000 مشارك⁽³³⁾، وقد كان من أهم النتائج المتوصل إليها، القيام بتعديلات على بروتوكول كيوتو من أجل إقرار فترة الالتزام الثانية الممتدة من 2013 إلى 2020، كما تم تعديلات أخرى على التزامات البلدان المرفق الأول وبشروط معينة⁽³⁴⁾.

II- الاقتصاد الأخضر المبادئ الفرص والعوائق:

لقد تم إطلاق هذا المصطلح سنة 2008 من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك نظراً لتطور علم الاقتصاد وعلاقته بالواقع المادي لحياة البشر، إذ أنه يمس حياة الإنسان على نحو مباشر أو غير مباشر، فالإنسان عندما ينتج وعندما يستهلك أو يتحرك يؤثر في البيئة بالتأكيد، وهذه النشاطات التي يقوم بها الإنسان تترك على البيئة تأثيرات خارجية سواء سلبية أو إيجابية⁽³⁵⁾، وقد زاد الاهتمام بهذا الفرع من الاقتصاد بعد مؤتمر ريو +20 والذي أعطى له بعداً دولياً.

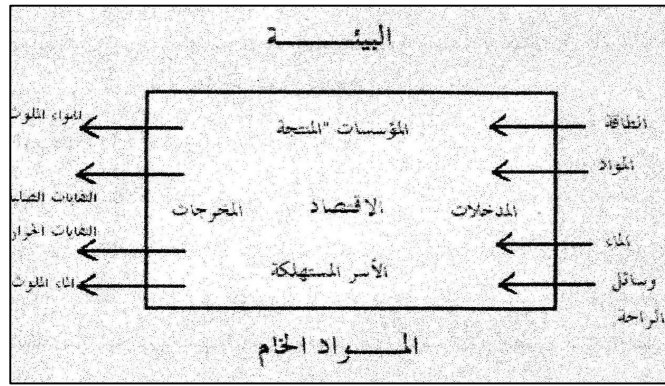
II-1-أ: تعريف الاقتصاد الأخضر:

لم يتم التوصل إلى تعريف شامل يرضي جميع الأطراف - البلدان - المشاركة في مؤتمر ريو +20، وهو ما تجلي في العديد من الكتابات، وخاصة ما تم نشره في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والمعنون بـ: «الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية»، حيث تبنت البلدان العربية عدة نقاط تختصر وجهة نظرها إلى تعريف الاقتصاد الأخضر، وعملية التحول إليه مما يعطي نظرة على الاختلاف الموجود في تعريف مصطلح الاقتصاد الأخضر، فبالرغم من ذلك أسهب العديد من المؤلفين في تعريف الاقتصاد الأخضر، ويمكن ذكر بعض هذه التعاريف فيما يلي:

الاقتصاد الأخضر هو: « فرع من فروع علم الاقتصاد، يتناول مسألة التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية، التي توفرها البيئة لعملية التنمية البشرية، حيث أن عناصر الاقتصاد الأخضر هي سلع اقتصادية نادرة، لأن الطبيعة لا توفر كمية كافية من الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الإنسان، وهي ليست مجانية»⁽³⁶⁾.

يعبر هذا التعريف عن أهمية توزيع المثل للموارد الطبيعية والتي تتميز بالصفة الندرة من جهة، ومن جهة أخرى احتياجات الإنسان المتزايدة، وهو ما يعني صلب المشكلة الاقتصادية، غير أنه يظهر العلاقة المتلازمة بين الاقتصاد والبيئة، كما أنه يظهر جانب من الجوانب الخفية في التحليل الاقتصادي، وهي الأثر التدميري أو السلبي الذي يمكن أن تتعرض له البيئة ومواردها في حالة تم التركيز على جانب وإغفال الجوانب الأخرى والتي بينها الشكل التالي.

الشكل رقم 01: التداخل بين الاقتصاد والبيئة.



المصدر: دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دمشق، سوريا، 2003، ص 45.

- كما يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه: « العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية، ويهدف إلى المحافظة على التوازنات البيئية تضمن نمواً مستديماً»⁽³⁷⁾.

لقد تناول هذا التعريف أهمية القياس من المنظور البيئي لجميع الجوانب الاقتصادية، سواءً من الناحية النظرية أو الفكرية للمفاهيم الاقتصادية أو حتى التحليلية، وتأثيراتها على البيئة المحيطة بها وكذا الطرق المحاسبية ذات الصلة الخضراء، والتي تدمج جميع التكاليف سواءً الداخلية أو الخارجية.

- كما عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP الاقتصاد الأخضر بأنه: « الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الأيكولوجية، ويعد في أبسط صورة له كالاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون، وتزداد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع فئات الاجتماعية، وفيه يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعاً من جانب الاستثمارات العامة والخاصة، التي تقلل انبعاثات الكربون التلوث وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد الطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الأيكولوجي، وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح، ويجب أن يحافظ على مسار التنمية على رأس المال الطبيعي، ويجسسه بل ويعيد بنائه عند الحاجة باعتباره مصدراً للمنفعة العامة، خاصة الفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة»⁽³⁸⁾.

ويعد تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاقتصاد الأخضر تعريف شامل، ومركز بدقة ويجب أن يحقق ما يلي:

- رفاهية الإنسان والمساواة بين أفراد المجتمع.

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

- التقليل من المخاطر البيئية وأهمها ندرة الموارد الطبيعية، وانبعاثات الكربون والتلوث.
- النمو في الدخل وفرص العمل المتأتي من الاستثمارات القطاعين العام والخاص.
- أهمية ودور التكنولوجيا في زيادة كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة.
- المحافظة على رأس المال الطبيعي دون أن يعيق مسار التنمية، وكذا دون خسارة توازن النظام البيئي والتنوع البيولوجي.
- تأثير إيجابي من خلال الدعم وتحفيز الاستثمارات الخضراء، عن طريق الإنفاق العام الموجه لتحقيق اقتصاد أخضر والتنمية المستدامة على حد سواء.

- ضرورة إصلاح السياسات واللوائح التي تعيق الانتقال السليم إلى اقتصاد أكثر اخضراراً، وذلك من مختلف الجوانب سواءً القانونية أو الاقتصادية أو السياسية، ليتم خلق بيئة مواتية لتنفيذ هذا الهدف المنشود.

II-1-ب: تعريف الاقتصاد الأخضر من وجهة نظر البلدان العربية:

لقد نظمت الاسكوا العديد من المؤتمرات والاجتماعات، وكذا ورشات عمل إقليمية جملها تخص البيئة والتنمية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لتعزيز وتسهيل تحويل السياسات والإجراءات إلى الأكثر استدامة، حيث كان آخرها في أكتوبر 2011، بهدف التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20، لمحاولة تحقيق توافق بين الجهات المعنية في المنطقة حول أهداف المؤتمر الدولي والمواضيع التي سيتناولها، وبعد المناقشات في الكثير من القضايا حصر المشاركون مجموعة من التوصيات فيما يخص وجهة نظر البلدان العربية في تعريف الاقتصاد الأخضر وعملية التحول⁽³⁹⁾:

- أن يكون أي تعريف يتفق عليه للاقتصاد الأخضر في المستقبل أداة لتحقيق التنمية المستدامة، وليس مفهوماً بديلاً عنها وتقييم الفرص والتحديات التي يطرحها مفهوم الاقتصاد الأخضر، والوسائل اللازمة لتحقيقه، لا سيما تأمين التمويل، ونقل التكنولوجيا المناسبة وتوطينها، وبناء قدرات البلدان النامية، وتقديم الدعم الفني لها في هذا المجال.
- التأكيد على مبدأ التحول التدريجي إلى الاقتصاد الأخضر، بما يتناسب مع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد وباعتماد السياسات المناسبة.

- عدم استخدام مفهوم للاقتصاد الأخضر:

- كنموذج موحد يطبق على المنطقة كلها.
- كذريعة لفرض حواجز تجارية يصعب تخطيها ومعايير بيئية يصعب الالتزام بها.
- كأساس وشرط مسبق لحصول البلدان النامية على الدعم المالي والمعونة.
- كوسيلة تحد من حق البلدان النامية في استغلال مواردها الطبيعية على نحو يلي أولوياتها الإنمائية.
- كأداة لإعفاء البلدان المتقدمة من التزاماتها تجاه البلدان النامية.

II-2: أهداف الاقتصاد الأخضر:

بالرجوع إلى مؤتمرات حماية البيئة المنعقدة منذ جوان 1972 إلى غاية 2012، نجد أنها ركزت جهودها لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، غير أنها أعطت الحرية التامة لكل بلد لاختيار الطرق والنماذج والسياسات، وكذا الأدوات لتحقيقها حسب الظروف والأولويات الوطنية لكل منها، وعلى اعتبار أن الاقتصاد الأخضر هو إحدى الأدوات لتحقيق التنمية والمستدامة، وعلى هذا الأساس يمكن إبراز أهداف الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

- 1- تحقيق التنمية المستدامة، فهو أداة وليس بديلاً عنها.

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

2- المساهمة في القضاء على الفقر.

3- تحقيق نمو اقتصادي مطرد.

4- تحسين رفاه الإنسان وتعزيز الإدماج الاجتماعي والمساواة بين أفراد المجتمع ككل.

5- خلق فرص عمل وتوفير العمل اللائق للجميع.

6- الحفاظ على استمرارية النظم البيئية لكوكب الأرض في تأدية وظائفها على نحو سليم.

7- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً.

II - 3: مبادئ الاقتصاد الأخضر:

من خلال عقد مؤتمر ريو+20 وما نتج عنه، إعلان المستقبل الذي نصبو إليه، فقد أطر مبادئ الاقتصاد الأخضر بحيث حددها وفق لـ: مبادئ ريو 1992 وبجدول أعمال القرن 21 (أجندة 21)، بالإضافة إلى خطة جوهانسبروغ التنفيذية، على أن يتم وضع جميع سياسات الاقتصاد الأخضر وفقاً لتلك المبادئ⁽⁴⁰⁾، وقد تناولنا في الجزء الأول من هذا البحث جميع تلك المبادئ من خلال تطرقنا إلى الجوانب الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة 1972-2012.

II - 4: مستويات الاقتصاد الأخضر:

يتميز الاقتصاد الأخضر على نحو مماثل في الاقتصاد العام بمستويين، وهما المستوى الجزئي والذي يمثل المستوى المؤسسة على اعتبارها الوحدة الأساسية في الاقتصاد، والمستوى الكلي وهو ما يمثل المستوى الاقتصادي الكلي أو على نطاق وطني.

أ- الاقتصاد الأخضر الجزئي:

يتمحور حول اقتصاد المؤسسة، والذي يهتم ويحلل العلاقة المؤسسة بالبيئة الطبيعية، والتطور النوعي للبيئة المحيطة وأثر السياسات البيئية على المؤسسة، وتمثل وظائف الاقتصاد الأخضر الجزئي في⁽⁴¹⁾:

- دراسة وتحليل إجراءات وآثار حماية البيئة على المؤسسة وأهدافها وعلى تعظيم الربح.

- تقديم المشورات والنصائح للمؤسسة المناسبة والمنسجمة مع متطلبات حماية البيئة.

- المساهمة في توجيه الإنتاج وفقاً لمقتضيات التوجيهات والتعليمات واللوائح البيئية.

- دراسة الاستثمارات البيئية التي تحد من الأخطار البيئية.

- توفير المعلومات حول التكاليف حماية البيئة، ونفقات الاستثمار وتأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح والخسائر،

وتحليل الجدوى البيئية للمشاريع.

- إعطاء النصائح وتحليل المشكلات ودراسة آفاق المستقبل لبعض فروع الاقتصاد الوطني في ضوء التطورات البيئية

كمؤسسات الخدمات والنقل وصناعات حماية البيئة (الصديقة للبيئة) والتجارية والتأمين.

ب- الاقتصاد الأخضر الكلي:

يتناول هذا الفرع من الاقتصاد الأخضر المشكلات البيئية والسياسات الحد منها على المستوى الاقتصادي ككل أو الوطني،

ويهدف إلى الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستدام، الذي يأخذ بالاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند

مستويات عليا، كما يعالج التقويم المادي والنقدي للأضرار البيئية، وكذلك تقويم التحسن البيئي الناجم عن السياسة البيئية

في نشاط القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى أنه يقوم بتحديد ودراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية

الكلية، وكذا الصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية من جهة والسياسات البيئية من جهة أخرى.⁽⁴²⁾

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

وتتمثل أهم وظائف الاقتصاد الأخضر الكلي بتقديم المعلومات والاستشارات التي يمكن على أساسها اتخاذ القرارات وذلك من خلال تقويم ما يلي (43):

- الأضرار البيئية وإجراءات حماية البيئة، ونتائج تلك الإجراءات على المستوى الكلي.
- تطوير أدوات السياسة البيئية سواء المحلية منها أو العالمية، وتحديد إلى أي مدى يمكن أن تحل المشكلات الموجودة.
- تأثير حماية البيئة وأدواتها على أهداف الاقتصاد الكلي، وتحديدًا على النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل.
- أثر حماية البيئة وأدواتها على الأهداف السياسات الأخرى، فالسياسة البيئية تؤثر في سياسة النقل، سياسة الطاقة والموارد السياسية التجارية.....الخ.

II- 5: مسارات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر:

يعد التوجه نحو الاقتصاد الأخضر ذو مسارين هامين هما إنشاء مشاريع البيئية جديدة، من شأنها أن تنتج سلع وخدمات صديقة للبيئة، وكذا القضاء أو التقليل من حجم التلوث بجميع أنواعه، بالإضافة إلى المسار الثاني والذي يتمثل في ضرورة إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك، وكذا تحسين أدائها البيئي، حيث يلخص الجدول رقم 01 الإجراءات والسياسات والبرامج والمنافع المتوقعة للمسارين.

الجدول رقم(01): مسارات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر .

إطلاق المشاريع الخضراء	إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك
<p>إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة:</p> <p>*تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية.</p> <p>*إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها.</p> <p>*تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الابتكارية وأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي.</p> <p>*تعزيز روح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب.</p> <p>المنافع المتوقعة:</p> <p>*تشجيع الأنشطة شبه الحالية من الكربون.</p> <p>*إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي.</p> <p>*إيجاد فرص عمل جديدة ومصادر جديدة للدخل.</p> <p>*تشغيل الشباب في قطاعات جديدة.</p>	<p>إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء:</p> <p>*تشجيع النقل المستدام.</p> <p>*تحويل مشاريع البناء والتصميم إلى مشاريع خضراء.</p> <p>*تحويل مشاريع إنتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء.</p> <p>*تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه وعمليات تحلية المياه وتوزيعها.</p> <p>*تشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة.</p> <p>المنافع المتوقعة:</p> <p>*الحد من انبعاثات الكربون.</p> <p>*تحسين النقل العام.</p> <p>*تخفيض الشح المائي وتحسين الأمن الغذائي.</p> <p>*تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل.</p> <p>*الحد من تدهور الأراضي والتصحر.</p>

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على

الفقر، 2011، ص06.

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

III- الجزائر والتوجه نحو إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر (الفرص والتحديات):

أدى التوجه الاقتصادي الجزائري بعد الاستقلال نحو الصناعات المصنعة إلى ظهور آثار سلبية على البيئة ظهرت تجلياتها في أنواع مختلفة من التلوث، وذلك نظراً للإهمال البيئية الطبيعية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن الجهاز الإداري المكلف بالبيئة ذو استقلالية تامة كوزارة، بل عرف قطاع البيئة في الجزائر تشكيلات متعددة أخذت تارة هيكلًا ملحقاتاً بدوائر وزارية، وتارة أخرى هيكلًا تقنياً وعملياً، لذلك يمكن القول أن هذا القطاع لم يعرف الاستقرار القطاعي، حيث كانت نشأة أول هيئة تتكفل بالبيئة في سنة 1974 إلى غاية إنشاء وزارة مكلفة بتهيئة الإقليم والبيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-09 المؤرخ في 07/01/2001⁽⁴⁴⁾.

ابتداءً من سنة 2001 أخذت هذه الوزارة الفتية على عاتقها حماية البيئة في الجزائر، وقد كانت من بين أهم نتائج ذلك إصدار العديد من القوانين التي تتعلق بحماية البيئة، منها قانون تسيير ومراقبة وإزالة النفايات، وقانون المحافظة وتنميين الساحل، وقانون المحافظة على المناطق الجبلية، بالإضافة إلى قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03-10 والصادر في 19/07/2003.

أما بالنسبة للشق الاقتصادي فواصلت الجزائر اعتمادها المطلق على المحروقات ومدخلاتها، لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وخاصة بعد الطفرة المالية المحققة من تصدير ما نسبته 97% كمحروقات، مما جعلها تسعى جاهدة إلى تعزيز وتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، وكذا تحسين الإطار المعيشي سواءً من خلال خلق مناصب شغل والقضاء على ظاهرة الفقر وإنشاء العديد من البرامج السكنية بمختلف صيغها.

وبما أن التوجه العالمي الحالي إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر، وجب على الجزائر أن تتخطو خطوات فعالة في هذا الجانب، فالإمكانات المتاحة في الوقت الراهن سواءً الطبيعية أو الاقتصادية... الخ، تجعلها في مصاف الدول الرائدة في هذا المجال.

III-1 إجراءات التوجه نحو إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

يمكن تقسيم إجراءات التوجه نحو إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر في الجزائر، إلى إجراءات قانونية وتشريعية، واقتصادية وحتى سياسية بهدف توفير البيئة الاستثمارية الحقيقية الملائمة لتطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر، لذا كان لزاماً عليها توفير ما يلي:

أ- إرادة سياسية:

لقد تبنت السلطة الحاكمة والأوساط السياسية في الجزائر حماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة، مما جعلها تكثف جهودها نحو تسهيل التوجه إلى مفهوم الاستدامة بصفة عامة، والاقتصاد الأخضر بصفة خاصة، غير أن الطبقة السياسية متخوفة من آثار هذا التوجه، سواءً ككباح لقدرة المؤسسات التنافسية، والتي تحاول الدولة جاهدة بأن ترقى بها بشتى الطرق والوسائل، أو كمعوق لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، لذا فهي تسعى دائماً خلال مؤتمرات حماية البيئة إلى تقارب وجهات نظرها مع البلدان العربية وحتى البلدان النامية بهدف التقليل من تلك المعوقات، والتوجه التدريجي لهذه المفاهيم نظراً لأولوياتها سواءً الاقتصادية أو الاجتماعية، فاقتصادها مازال هشاً، ومساعدتها لتحقيق تنمية اجتماعية تتوفر على أغلب متطلبات الحياة الكريمة مازالت في طريقة للانجاز.

ب- الحماية القانونية للبيئة⁽⁴⁵⁾:

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

أصدرت الجزائر العديد من قوانين حماية البيئة، إلا أن قانون 03-10 يعد أهمها على الإطلاق نظراً لتبلور عدة مفاهيم أساسية لم تكن محل إجماع من قبل، ولم توجد في القوانين الصادرة قبل سنة 2003، كما أنه أعطى مفهوماً ملازماً لتحقيق التنمية المستدامة، وهو حماية البيئة بشتى الطرق والوسائل القانونية والإدارية والاقتصادية، مما جعل البيئة تؤخذ بعين الاعتبار عند إنشاء أو تسيير المشاريع الاقتصادية، كما وفر بيئة مواتية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

ج- مؤسسات حماية البيئة:

تم استحداث مؤسسات عدة بهدف تسيير قطاع البيئة في الجزائر، وعلى رأسها وزارة البيئة وهيئة الإقليم، ومختلف هيكلها كما تم إنشاء مؤسسات مكلفة مباشرة بحماية البيئة منها الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، والمفتشية العامة للبيئة والمحافظة الوطنية للتكوين البيئي، والوكالة الوطنية للنفايات، والمحافظة الوطنية للساحل، فجميعها تعمل على حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، كل في مجال معين ومخصص له، سواء اقتصادي أو إداري... الخ.

أما القطاعات الأخرى التي تهتم بالبيئة وبطريقة غير مباشرة فهي قطاعات الصحة، والتعليم العالي والبحث العلمي وقطاع السياحة والخارجية، والأشغال العمومية، وقطاع السكن وال عمران والدفاع الوطني، بالإضافة إلى قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، فكل هذه القطاعات لها درجات متفاوتة من الأهمية، مما يجعلها تسعى دائماً إلى حماية البيئة وعدم الإضرار بها والتعريف بالأخطار البيئية، وكذا إبرام الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة.

د- الوسائل الاقتصادية:

تعد هذه الوسائل ذات أهمية بالغة حيث تم تضمين وإدخال، وإعطاء البيئة أهمية معتبرة عند اتخاذ القرار الاستثماري مما جعلها تنعكس على أسعار السلع والخدمات في السوق، وتتضمن هذه الأدوات العديد من الحوافز الضريبية والتمويلية وكذا تأهيل المؤسسات التي تتبنى الخيار والأداء البيئي المناسب، لموافقة المعايير البيئية في الإدارة البيئية ومقاييس الإيزو 14000، أو تفرض عليها ضرائب ورسوم بيئية أو حتى إلغاء الدعم المالي على المنتجات الملوثة للبيئة، وإمكانية توقيف نشاط بعض المؤسسات ذات الأداء البيئي السلبي، مما يجعل المؤسسات الصناعية والزراعية والخدمية تعمل جاهدة لإرساء دعائم الإدارة البيئية، بالرغم من المعوقات التي تتعرض لها، وهو ما يعني التوجه الضمني إلى إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر وتطبيقها في أرض الواقع.

هـ- الوصول إلى التكنولوجيا الصديقة للبيئة:

إن الهدف من الحصول على التكنولوجيا هو الحد والتقليل من الانبعاثات الملوثة، الصلبة منها أو السائلة أو الغازية حيث أثبتت التكنولوجيا أن لها إيجابيات في هذا الجانب، وهو ما جعل جميع المؤتمرات حماية البيئة منذ سنة 1972 تدرج التكنولوجيا ضمن إعلاناتها، وتحث على أهمية تسهيل نقلها إلى البلدان النامية بدون معوقات.

وقد استوردت الجزائر العديد من الوسائل التكنولوجية الحديثة سواء لإنتاج الطاقة المتجددة، أو لاستخدام مصادر أخرى للطاقة قليلة التلوث أو لإزالة الملوثات سواء عند المصدر أو في الطبيعة، حيث قدمت لها كل التسهيلات الضريبية والجمركية لاستيرادها، وكل ذلك يهدف إلى التوجه إلى الاقتصاد الأخضر المبني على أسس التقليل من مصادر التلوث.

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

III-2: فرص وتحديات الجزائر لإرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر والتوجه نحوه:

يمكن أن نبرز فرص وتحديات التي قد تعيق الجزائر في توجيهها التدريجي إلى إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (02): إمكانات والتحديات الجزائر في مجال الخدمات البيئية وقطاعي الزراعة والسياحة

المجال	الفرص	التحديات
الخدمات البيئية	<ul style="list-style-type: none"> - ضرورة حوصصة الخدمات البيئية (توفير المياه، الصرف الصحي، النقل المستدام... الخ). - إعادة تسعير الخدمات البيئية لتجنب الإسراف والتبذير. - تعزيز البحث والتطوير في هذا المجال. - ضرورة السماح للمزودين المحليين بالسلع البيئية بالاستفادة من فرص السوق الجديدة. - تشجيع إعادة تدوير النفايات. 	<ul style="list-style-type: none"> - ارتفاع تكاليف الخدمات البيئية بالنسبة للمستهلكين. - زيادة معدلات البطالة في هذا القطاع. - منع الشركات الوطنية الناشئة غير القادرة على التنافس. - تدريب العاملين في هذا المجال. - ضمان استيفاء معايير الصحة والسلامة للسلع والخدمات البيئية. - سن قوانين خاص بظروف العمل في هذا المجال.
قطاع الزراعة	<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع الاستثمار في القطاع. - تحسين وسائل التخزين والنقل. - إنشاء البنوك الخضراء وتأمين قروض للمزارعين في هذا القطاع. - إخضاع القطاع إلى التأمينات. - الحفاظ على قطاع الزراعة كقطاع استراتيجي. - زيادة إنتاج الأسمدة العضوية، وتوفيرها للمزارعين. - تقليص الوسطاء التجاريين بين المنتج والمستهلك. 	<ul style="list-style-type: none"> - استهلاك غير مستدام للموارد المائية. - وجود عدد كبير من المزارعين الانتهازيين مما أدى تشتت جهود الدولة لتنمية القطاع. - ضعف الوسائل والاعتماد على الوسائل التقليدية في الزراعة. - الجفاف والأمراض الزراعية. - ضعف تمويل القطاع. - اتساع رقعة التصحر مما قلل المساحة الصالحة للزراعة. - زحف الاسمنت المسلح مما قلص الأراضي الصالحة للزراعة، وما سهل متيجة الخصب إلا مثلاً على ذلك.
قطاع السياحة	<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع الاستثمار في هذا القطاع. - تقديم الخدمات السياحية أفضل لجلب المزيد من السائحين سواء الوطنيين أو الأجانب. - الانتقال إلى سياحة أكثر استدامة يزيد من فرص العمل والعائدات بالنسبة إلى المجتمعات المحلية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تعدد مصدراً رئيسياً لفقدان التنوع البيولوجي. - تلوث وتدهور المناظر الطبيعية. - التعريف بالمؤهلات السياحية الوطنية. - تقديم المزيد من التسهيلات للقطاع. - تنظيم القطاع إدارياً وقانونياً. - توفير المزيد من الأمن للسائح.

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر خلال الفترة 1972 إلى 2012.

<p>- تخفيض التكاليف السياحية، ففي الوقت الراهن التكاليف السياحية في الجزائر تعد أعلى وبدون وجود أبسط الخدمات مقارنة بدول الجوار، مما أدى بالسائح الجزائري إلى السياحة خارج الوطن.</p>	
---	--

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدد من المراجع.

الجدول رقم (03): إمكانيات والتحديات الجزائرية في مجالات الصناعة والنقل والطاقة البديلة

التحديات	الفرص	المجال
<p>- مشكلة الإشعاعات النووية في حالة وقوع أي أخطار. - اعتمادها على الوقود الأحفوري بشكل كبير جداً. - استثمارات كبيرة موجهة نحو استخراج الغاز الصخري، بالرغم من تحذيرات خبراء البيئة. - تمويل هذه الاستثمارات الطاقة البديلة يعد أهم عوائقها. - ضعف شبكة نقل الكهرباء المولدة عن طريق الرياح. - استخدام ألواح الطاقة الشمسية في تزويد منازل الأرياف فقط دون تعميم ذلك في المدن.</p>	<p>- الطاقة النووية وذلك اعتماداً على احتياطات اليورانيوم في الجزائر. - توفر مساحة كبيرة من جهة، وعدد كبير من الساعات الشمسية والمقدر بـ: 3000 ساعة شمسية خلال السنة، مما يجعلها مؤهلة لهذا النوع من الطاقة. - إنتاج الكهرباء عن طريق الرياح، والطاقة الكهرومائية. - استخدام الغاز الطبيعي كبديل للبترين كوقود للسيارات، والذي زاد الطلب عليه في الآونة الأخيرة. - العمل على زيادة كفاءة الطاقة. - رفع الدعم عن أسعار الوقود.</p>	الطاقة البديلة
<p>- ضرورة إيجاد آليات تمويلية جديدة لدعم الاقتصاد الأخضر في القطاع الصناعي. - ضعف التدريب في هذا المجال. - مشكلة العقار الصناعي. - ضرورة تعزيز المناخ الاستثماري لجلب المزيد من الاستثمارات في قطاع البيئة.</p>	<p>- إنشاء استثمارات في القطاعات الخضراء. - العمل على تحسين الأداء البيئي للاستثمارات القائمة والملوثة للبيئة عن طريق ممارسات الإدارة البيئية السليمة. - إنشاء مناطق صناعية وتعزيز القائمة منها لتسهيل توجيه الصناعات إلى التخضير. - تأهيل ومرافقة المؤسسات في هذا القطاع لإدماج البعد البيئي عند اتخاذ القرار.</p>	الصناعة والتوجه نحو الاستثمارات الصديقة للبيئة

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

<p>الاستثماري. - الحد من الدعم تدريجياً للسلع والخدمات الملوثة للبيئة. - تقديم الحوافز الضريبية والمالية والجمركية لتعزيز الاستثمارات الخضراء. - الاستفادة من تجارب البلدان في هذا المجال.</p>		
<p>- تحتاج الاستثمارات إلى تمويل كبير جداً. - كثرة العراقيل الإدارية. - تدريب العاملين في هذا المجال. - ضعف الإقبال على وسائل النقل الجماعي لنقص الخدمات المقدمة منه. - تزايد الحظيرة الوطنية من السيارات. - ضعف شبكة الطرقات وترهلها بالرغم من الجهود المبذولة لإنشائها وتحديثها وتوسيعها.</p>	<p>يعد قطاع النقل من بين أكبر مصادر التلوث لذا: - وجب إدراج خيارات الوقود النظيف (الكهرباء أو الغاز الطبيعي). - القيام باستثمارات إستراتيجية لبناء شبكات حديدية وتحسينها. - تعميم تجارب شبكات نقل الترامواي في جميع الولايات. - ضرورة الاستفادة من النقل البحري الحضري، سواء لنقل السلع والأشخاص.</p>	قطاع النقل
<p>- مشاكل تقنية وتمويلية. - تدريب العاملين في هذا القطاع. - مشكلة زحف الاسمنت المسلح على الأراضي الزراعية الخصبة.</p>	<p>- تطبيق معايير كفاءة الطاقة الداخلة في مواد البناء والتشييد، مما يؤدي إلى زيادة الوظائف في الصناعات الخضراء. - تأهيل المؤسسات ودراسة الأثر البيئي والحد من التلوث بالإضافة إلى تحسين الأداء البيئي.</p>	البناء والأشغال العمومية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدد من المراجع.

الخاتمة:

بعد التطرق إلى مؤتمرات حماية البيئة ابتداءً من مؤتمر ستوكهولم السويدية سنة 1972 إلى غاية مؤتمر الدوحة القطرية سنة 2012، نلاحظ أن جميع تلك المؤتمرات تعمل جاهدة لدفع الجميع أفراداً و مؤسسات وحتى البلدان، إلى تبني أسس ومبادئ الاقتصاد الأخضر، وذلك عن طريق إرساء مبادئه ضمن الإعلانات المنبثقة عنها، ويمكن إبراز أهم تلك المبادئ فيما يلي:

- مبدأ الملوث يدفع، وهو المبدأ الذي يؤصل إلى أهمية إدخال التكاليف الخارجية للنشاط الإنساني لجعله تكاليف داخلية، مما يسمح بحساب جميع التكاليف لذلك النشاط، وتؤخذ في الحسبان عند اتخاذ أي قرار اقتصادي.
- ضرورة توجيه المشاريع إلى مشاريع خضراء للحد من التلوث البيئي، والحد من معوقاتهما.

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

- أهمية التمويل البيئي لجميع المشاريع سواءً كانت قائمة أو في مراحلها الأولى للبدء في النشاط الاقتصادي، مع التركيز على أهمية حماية البيئة من جهة، والحد من الفوارق الاجتماعية من جهة أخرى.
- ضرورة تبني سياسة بيئية عالمية، وكل بلد له الحرية في تحديد سياسته البيئية المحلية وأدواتها التي تساعد على حماية بيئته المحلية.
- ضرورة تغيير السلوك الاستهلاكي من سلوك غير مهتم بالموارد الطبيعية والبيئة، إلى سلوك يوافق توازن النظام البيئي.
- ضرورة تغيير السلوك الإنتاجي، بحيث يجب على مؤسسات القطاع العام والخاص معاً تغيير هذا السلوك بهدف إنتاج سلع وخدمات لا تضر بالبيئة، وهو ما يحتم عليها إعادة النظر في كل من مدخلاتها من المواد الأولية، وكذا الطرق المتبعة عند عملية التصنيع، بالإضافة إلى مخرجاتها من السلع والخدمات، وذلك بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والبيئة من التلوث.
- ضرورة إتباع المقاييس الدولية وخصوصاً الإيزو 14000 والمتعلقة بالإدارة البيئية.
- ضرورة نقل التكنولوجيا الخضراء من بلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.
- أهمية التعاون الدولي في مجالات التمويل، الدعم الفني والتقني،... الخ لحماية البيئة.
- إرساء وسائل اقتصادية بهدف التمويل الدولي وتنفيذ جميع التزامات البلدان، منها آلية التنمية النظيفة، آلية التنفيذ المشترك، وآلية تجارة الانبعاثات.
- تكثيف الجهود الدولية بهدف التقليل من مخاطر التغيرات المناخية.
- وفي الأخير نجد أن تلك المبادئ تم التركيز عليها في توجه الجزائر نحو إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر، وذلك نظراً لعدة أسباب منها الإمكانات الهائلة التي تزخر بها البلاد، بالإضافة إلى المحاولات العديدة لصانع القرار فيها لتقليل التبعية للريع البترولي، وذلك بتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، مما جعلها تركز على قطاعات معينة منها: الفلاحة والسياحة، بالإضافة إلى تنويع مصادر الطاقة فيها، بالرغم من المعوقات التي تواجه كل قطاع على حدة.

الهوامش

- (1) - ميهوبي عبد الحكيم، التغيرات المناخية، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 09.
- (2) - غونتز هاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان ستوكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992، ص 02، تم تحميله من الموقع الإلكتروني: www.lega.un.org، تاريخ 2014/08/13.
- (3) - عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر، 2012، ص 265.
- (4) - محمود جاسم نجم الراشدي، ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة، ط.1، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، 2014، ص 14.
- (5) - عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 266.
- (6) - عبد الرزاق مقري، مرجع نفسه، ص 268.
- (7) - ميهوبي عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 11.
- (8) - ميهوبي عبد الحكيم، مرجع نفسه، ص 11.
- (9) - عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 268.
- (10) - علي محمد علي عبد الله، الاحتباس الحراري بين التخفيف والتكيف والحلول، ط.1، دار العربية للكتاب، القاهرة، مارس 2013، ص 217.
- (11) - عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص: 268-274.

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

- (12) - الحسين شكراني، من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، بحوث اقتصادية عربية، مركز الوحدة العربية، 2013، ص: 153-154، تم تحميله من الموقع الإلكتروني: www.caus.org.lb، تاريخ الاطلاع: 2014/08/13.
- (13) - عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، 278.
- (14) - علي محمد علي عبد الله، مرجع سابق، ص 189.
- (15) - الحسين شكراني، مرجع سابق، ص 154.
- (16) - لجنة الطاقة - منظمة الاسكوا، آلية التنمية النظيفة، ص: 04-05. أنظر المادة 03 من بروتوكول كيوتو
- (17) - BEAT BRGENMEIER, Economie du Développement Durable, de Boeck, 2^{édition}, Bruxelles, 2007, p121.
- (18) - لجنة الطاقة - منظمة الاسكوا، مرجع سابق، ص 05.
- (19) - لمزيد من المعلومات حول آليات بروتوكول كيوتو أنظر: بوابة عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ، www.un.org.
- (20) - معلومات أساسية من موقع الإلكتروني لقمة جوهانسبورغ لعام 2002، تاخ الاطلاع 2014/08/13.
- (21) - الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ص 09. تم تحميله من موقع الإلكتروني للأمم المتحدة www.un.org، تاريخ التحميل 2014/08/13.
- (22) - للمزيد من المعلومات أنظر: الأمم المتحدة، تقرير القمة العالمي للتنمية المستدامة، مرجع نفسه، ص: 10-16.
- (23) - الأمم المتحدة، المرجع نفسه، ص 17.
- (24) - الأمم المتحدة، المرجع نفسه، ص 18.
- (25) - الأمم المتحدة، المرجع نفسه، ص 19.
- (26) - الأمم المتحدة، المرجع نفسه، ص: 19-23.
- (27) - الأمم المتحدة، المرجع نفسه، ص: 23-24. للمزيد عن إجراءات خدمات النقل والاستراتيجيات التي تعزز التنمية المستدامة، أنظر: المرجع نفسه، ص: 24-26.
- (28) - الأمم المتحدة، المرجع نفسه، ص 49-51.
- (29) - مؤتمر الأطراف الأمم المتحدة، اتفاق كوبنهاجن 2009، ص: 01-04، تم تحميله من موقع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ www.unfccc.org تاريخ الاطلاع 2014/08/13.
- (30) - Comité français pour le développement durable (Comité 21), Après Rio+20 (re)dessiner le futur, éditions de l'aube, paris, 2013, p 12.
- (31) - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المستقبل الذي نصبو إليه، وثيقة أولية لجدول أعمال المؤتمر ري ودي جانيرو، البرازيل، 20-22 جوان 2012، تم تحميله من موقع www.unssd.org، بتاريخ 2014/08/20.
- (32) - الأمم المتحدة، المستقبل الذي نصبو إليه... مرجع نفسه، ص 12.
- (33) - المعهد الدولي للتنمية المستدامة، نشرة مفاوضات الأرض، 11 ديسمبر 2012، تم تحميله من www.iisd.ca/climate/cop18/enb، تاريخ الاطلاع 2014/04/10، ص 01.
- (34) - لمزيد من المعلومات حول التعديلات والشروط المدرجة في اتفاق الدوحة راجع، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، المرجع نفسه، ص 13.
- (35) - محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في علم اقتصاد البيئة، ط.1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 11.
- (36) - منور أوسريير ومحمد حمو، الاقتصاد البيئي، ط.1، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2010، ص 49.
- (37) - نواز عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، ط.1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 19.
- (38) - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر، ص 02، تم تحميله من الموقع www.unep.org تاريخ الاطلاع 2014/08/20.
- (39) - منظمة الاسكوا، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، تقرير تم تحميله من الموقع الإلكتروني www.escwa.un.org، ص: 11-12.

النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر
خلال الفترة 1972 إلى 2012.

- (40) - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر....، مرجع سابق، ص 05.
(41) - نواز عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 20-21.
(42) - نواز عبد الرحمن الهيتي وآخرون، المرجع نفسه، ص 21.
(43) - نواز عبد الرحمن الهيتي، المرجع نفسه، ص ص: 21-22.
(44) - علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيميائية في القانون الجزائري، ط.1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص: 218-223.
(45) - لمزيد من المعلومات حول الموضوع أنظر: علي سعيدان، المرجع نفسه، ص ص: 137-217.

المراجع:

الكتب:

- 1- دونالد رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دمشق، سوريا، 2003، ص 45.
- 2- نواز عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، ط.1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 3- عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر، 2012.
- 4- علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيميائية في القانون الجزائري، ط.1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- 5- علي محمد علي عبد الله، الاحتباس الحراري بين التخفيف والتكيف والحلول، ط.1، دار العربية للكتاب، القاهرة، مارس 2013.
- 6- محمود جاسم نجم الراشدي، ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة، ط.1، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، 2014.
- 7- ميهوبي عبد الحكيم، التغيرات المناخية، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
- 8- محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في علم اقتصاد البيئة، ط.1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 9- منور أوسريير ومحمد حمو، الاقتصاد البيئي، ط.1، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2010.

1- BEAT BRGENMEIER, Economie du Développement Durable, de Boeck, 2^édition, Bruxelles, 2007.

2- Comité français pour le développement durable (Comité 21), Après Rio+20 (re)dessiner le futur, éditions de l'aube, paris, 2013.

3- LESTER R. Brown, Eco-économie, Traduit :Denis Trierweiler, édition DU Seuil, Paris, 2003.

المقالات:

- 1- الحسين شكراني، من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو 20+ لعام 2012، بحوث اقتصادية عربية، مركز الوحدة العربية، 2013.
- 2- غونتر هاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان ستوكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992.

التقارير:

- 1- منظمة الاسكوا، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ،
- 2- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المستقبل الذي نصبو إليه، وثيقة أولية لجدول أعمال المؤتمر ريو 20+، البرازيل، 20-22 جوان. 2012.
- 3- مؤتمر الأطراف الأمم المتحدة ، اتفاق كوبنهاجن 2009.
- 4- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر.
- 5- المعهد الدولي للتنمية المستدامة، نشرة مفاوضات الأرض، 11 ديسمبر 2012.

المواقع الالكترونية:

www.escwa.un.org

www.unep.org

www.unssd.org

www.unfccc.org

www.caus.org.lb

www.iisd.ca/climate/cop18/enb